



برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

## الاجتماع التمهيدي للمنتدى الحضري العالمي الثالث ملكية الأرض والأدوات القانونية للأراضي

Arabic version of UN-HABITAT's *Islam, Land and Property Rights Series* (2005)  
Paper 8: Islamic Credit and Microfinance

بحث في الشريعة الإسلامية وعلاقتها بحقوق الأرض

ملخص للنتائج

الجزء الثاني : مسودة الاستراتيجيات

## **تنازل عن حق (تنصل) :**

المعانى المستخدمة والتقديم للمواد المستخدمة فى هذا البحث لا ينطوى على التعبير عن أى آراء أو معتقدات من جانب السكرتارية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانونى لأى دولة أو أراضى أو مدينة أو منطقة من المناطق أو سلطاتها أو تتعلق بتحديد حدودها أو تخومها أو ماله صلة بنظامها الإقتصادى أو درجة تطورها. ومن ثم فإن التحاليل والنتائج والتوصيات المتضمنة فى هذا التقرير لا تعكس وجهات نظر برنامج الأمم المتحدة للإستيطان البشري (بيئات الأمم المتحدة) ومجلس الحكم أو الدول الأعضاء لهذا المجلس.

## **لمزيد من المعلومات:**

تحتوي هذا البحث على ثمانى ورقات بحثية تم اعدادها بواسطة برنامج الامم المتحدة للمسiedنات البشرية، ولمزيد من المعلومات حول هذا البحث والأنشطة المتعلقة به يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

Land & Tenure Section,  
Shelter Branch,  
United Nations Human Settlements Programme (UN-HABITAT)  
P.O. Box 30030  
Nairobi 00100, Kenya  
E-mail: [unhabitat@unhabitat.org](mailto:unhabitat@unhabitat.org)  
Web site: [www.unhabitat.org](http://www.unhabitat.org)

الورقة الثامنة : الإنتمان الإسلامي والتمويل المصغر .....	.....
1-8 وضع التمويل الإسلامية المالية في المحيط الأكبر لأنظمة الدينية والخلفية الاقتصادية .....	.....
8-1-1 الأحياء الحديث للتمويل الإسلامي .....	.....
8-1-2 المؤسسات الاقتصادية الإسلامية .....	.....
8-1-3 الأبعاد الخلقية لأنظمة الاقتصادية الإسلامية .....	.....
8-1-4 مزايا النظام البنكي الإسلامي .....	.....
8-1-5 المبادئ الاقتصادية الإسلامية هل هي تدعيم أو تحفّز النمو .....	.....
8-2 السمات المميزة للتمويل الإسلامي .....	.....
8-2-1 مبادئ النظم الإسلامية المالية : .....	.....
8-2-2 تحريم المضاربة أو المخاطرة .....	.....
8-2-3 تحريم الربا وتخزين الأموال .....	.....
8-2-4 تحريم الربا والفائدة .....	.....
8-2-5 الأرباح كأمر يختلف تماماً عن الربا .....	.....
8-3 تطبيق النظام البنكي الإسلامي على التمويل المصغر .....	.....
8-3-1 السطح البيئي لمبادئ التمويل الإسلامي والتمويل المصغر .....	.....
8-3-2 الإسلام والتمويل المصغر .....	.....
8-3-3 الأدوار المجتمعية للبنوك الإسلامية .....	.....
8-3-4 القيام بالأعمال البنكية الغير تقليدية وإرسال الحالات .....	.....
8-3-5 هل التمويل الإسلامي المصغر إسلامي بحق ؟ .....	.....
8-4 الأهداف الإسلامية والمنتجات الإسلامية .....	.....
8-4-1 المنتوجات المالية .....	.....
8-4-2 الرهن العقاري الإسلامي .....	.....
8-4-3 النظام البنكي التقليدي من خلال "الباب الخلفي" .....	.....
8-4-4 الحاجة إلى التنظيم .....	.....
8-5 التمويل الإسلامي المصغر تحت التجربة .....	.....

.....	1-5-8 التوسيع في التمويل الإسلامي المصغر في العالم العربي .....
.....	2-5-8 التمويل الإسلامي المصغر في العالم العربي .....
.....	3-5-8 خبرات اليمن .....
.....	4-5-8 خبرات بنجلاديش .....
.....	5-5-8 مقاومة بنك جراميم .....
.....	6-5-8 التمويل المصغر والقيم الإسلامية .....
.....	7-5-8 المرأة المسلمة والتمويل المصغر .....
.....	بعض المراجع المختارة .....

.....	الورقة الثامنة : الائتمان الإسلامي والتمويل المصغر .....
.....	8-1 توثيق متوجات التمويل الإسلامي .....
.....	8-2 تصييم التمويل الإسلامي المصغر .....
.....	8-3 توسيع متوجات التمويل الإسلامي المصغر .....
.....	8-4 تأكيد استقرار ونماء مؤسسات التمويل المصغر (الجزئي) الإسلامية .....
.....	8-5 وضع التمويل الإسلامي الجزئي في مساره الصحيح .....

# بحث عن الشريعة الإسلامية وعلاقتها بحقوق الأراضي

## ملخص للنتائج

### الجزء الأول : ورقة المفاهيم

#### مقدمة

برنامج بيئات الأمم المتحدة وهو جزء من حملة عالمية لتأمين الملكية يقوم على تنظيم ورشة عمل لمدة يومين تناقش فيها ملكية الأرض والأدوات المتعلقة بقانون الأراضي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتقام هذه الورشة في القاهرة يومي الخامس عشر وال السادس عشر من ديسمبر سنة 2005 .

وتعد الورشة تحت رعاية بيئات الأمم المتحدة وتنسقها حكومة مصر هذه الورشة التي تركز على مبادئ الشريعة الإسلامية المتعلقة بالأراضي. وستناقش ورشة العمل هذه الأبحاث التي بدأتها "بيئات الأمم المتحدة" المتعلقة بالمبادئ الإسلامية المرتبطة بالأرض وتنضم عدد من أوراق تعبير عن مواقف معينة. هذا علاوة على إستراتيجيات مبدئية عن الأبعاد الإسلامية الملكية والأرض والقانون وحقوق الإنسان وحقوق المرأة وقوانين الميراث والأوقاف ومسألة الإعالة. وما تتضمن عنه الورشة سيتركز في مناقشة المفاهيم الخاصة والإستراتيجيات المبدئية التي خرج بها البحث الذي استهلته "بيئات الأمم المتحدة" والمتصلة بالأرض الإسلامية والتعرف على الأدوات التي تشجع الفقراء على الإستحواذ على الأرض في المنطقة . وحيث أن الورشة ما هي إلا إجتماع تمهدى للمنتدى الحضري العالمي III فستعتمد الوفود إلى دراسة ما توصل إليه البحث مع الأخذ في الاعتبار التوصيات المقترنة للإجتماع المخصص لبحث الأدوات التحديية للأرض والمفترض إنعقاده في مدينة فانكوفر الكندية في الفترة ما بين 19 و 23 يونيو عام 2006 . وستناقش الورشة أيضاً الطرق والسبل التي يمكن للمشاركين من المنطقة أن يساهموا بها في التوصل إلى الأدوات المناسبة للإستحواذ على الأرض لصالح الفقراء وذلك ضمن إطار الشبكة العالمية المخصصة لهذا الهدف.

وبناءً على ذلك يعملي على دعم ظرائق الإستحواذ على الأرض وحماية أمن ملكيتها . ولقد بني هذا البرنامج على أساس اعلان استانبول لمناطق الإستيطان

البشرية وأجندتها المعلنة عام 1996 بالإضافة إلى مبادئ حقوق الإنسان العالمية والمعايير التي أفصح عنها في إعلان الألفية الجديدة.

وعلى الرغم من أن الأمور المتعلقة بالأرض والملكية وحقوق الإسكان أموراً متعارف عليها وتوكدها القواسم المشتركة بين الشعوب والثقافات والمتمثلة في الأنظمة الاجتماعية والإقتصادية والسياسية لهذه الشعوب بوجه عام، إلا أن التطبيق العملي والممارسة بالنسبة لتنظيم هذه الحقوق وحمايتها ربما يأخذ أشكالاً مختلفة.

ومن المعروف أيضاً أن 20% أو أكثر من سكان العالم مسلمون إلا أنه يعززنا البحث في مجال الأشكال المعقّدة والمتميزة لملكية الأرض وحقوقها في الدول الإسلامية، هذا علاوة على حقيقة أن الكثير من التقارير الدولية لملكية الأرض غالباً ما تتجاهل أو لا تأخذ في الاعتبار قوانين الشريعة الإسلامية المتعلقة بالأرض بشكل كافٍ يدعو للإطمئنان.

ومن ثم فقد فوضت شعبة الأرض والملكية فرع الإيواء التابع للأمم المتحدة خبريين هما أ. محمد سراج سايت والدكتورة / هيلاز ليم من جامعة شرق لندن بالمملكة المتحدة للقيام بدراسة معمقة تستغرق سنة للأبعاد الإسلامية للأرض وحقوق الملكية في العالم الإسلامي. والهدف من هذه الدراسة التوصل إلى ما يمكن الوصول إليه في هذا المجال مع تضمين بحثهم ودراساتهم بعض الإستراتيجيات التي تساعده على إثراء وتدعم قدرة "بيئات الأمم المتحدة" وشركاؤها من العمل بكفاءة أكبر في المحيط الإسلامي وفي الأوراق الشهانية المقدمة والتي تعبر عن مواقف محددة ومعينة يناقش موضوع الأبعاد الإسلامية لملكية في إطار المناقشات القديمة والمعاصرة المرتبطة بالظروف الاجتماعية والتاريخية المتعلقة بالأرض وأشكال الممارسات التي تجري في هذا السياق.

وتشير نتائج البحث والدراسة أن هناك مفاهيم إسلامية مميزة تتعلق بالأرض وحقوق الملكيتها وتتبادر هذه المفاهيم وتتعدد من خلال الممارسات المختلفة في العالم الإسلامي. وعلى الرغم من أن الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان تتمتع بالأهمية فهما وتطبيقاً إلا أنها تتقطّع وتتدخل مع معايير الدولة وكذلك ما أتفق<sup>4</sup> عليه عرفاً وتقلیداً بطرق شتى. ومن ثم فيبي تطرح فرقاً عديدة لتطوير أدوات إسلامية جديرة بالثقة وأمثلة التي بدورها يمكن أن تدعم حملة تهدف إلى تحقيق الحقوق الكاملة. "تشير منقوصنة للأرض لشئي الأشكال في المجتمعات الإسلامية والتي بالطبع تشمل النساء".

وعلى الرغم من ذلك فيجب على كل من يهمهم الأمر السعي بجدية وبطريقة بناء لإستعراض الأطر المعاييرية والمنهجية الإسلامية وعلاقتها بنظم ملكية الأرض التقليدية وغير التقليدية وذلك بهدف التعرف على الحقوق الكاملة المرتبطة بالأرض لكل الناس والفتات.

وتقع مجموعة الأوراق الجاهزة للإجتماع التمهيدى للمنتدى الحضري العالمي III والمقرر إنعقاده فى القاهرة فى الخامس عشر والسادس عشر من ديسمبر 2005 فى جزئين يعالج الجزء الأول منه ورقة المفاهيم والتى تلخص المواقف التى تتخذها هذه الأوراق الثمانية. وتحتوى كل ورقة على ملخص البحث ومجاله وقائمة تشمل المقتراحات والإستراتيجيات المبدئية (ومتضمنة فى الجزء الثاني) يعقبها ملخص لهذه المفاهيم مأخوذ من البحث وملحق به قائمة مراجع قصيرة. ولقد كتبت هذه الأوراق لعامة المهتمين بهذا الموضوع والجمهور العام بدون أي إدعاء بمعرفة عامة تتعلق بالإسلام أو الشريعة الإسلامية أو حقوق الملكية ومن ثم فهى تستعرض معلومات عامة أساسية وتتيح الفرصة للتعرف على تلك المبادئ مرة ثانية.

وتعرض الورقتان الأولى والثانية المواقف النظرية الإسلامية وأنظمة ملكية الأرض وتناقش الأفكار والترتيبيات التى تسهم فى بناء شبكات الملكية السائدة فى المجتمعات الإسلامية. ويعقب هاتين الورقتين ورقتان آخرتان تعالج المدى الذى وصلت إليه الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان فى تدعيم المستويات العالمية المتعلقة بالأرض وحقوق ملكيتها . ويتبع ذلك ورقتان آخرتان تركز على حقوق المرأة المسلمة فى الملكية وتعتبرن لنظم الميراث فى الإسلام . ويعقب ذلك ورقتان تناقش المضامين المتعلقة بنظام التعويض فى الملكية بالنسبة للنساء وحقوقهن فى الأرض وفي الفصلين الآخرين يجرى معالجة المؤسسات الإسلامية مثل الأوقاف الخيرية كما نتعرض لمبادئ التمويل الإسلامي الجزئى ويجرى البحث فى إختبار مدى فاعلية هذه المبادئ الإسلامية وتفعيلها فى الواقع الملموس وما إذا كانت قابلة للعمل بها حالياً.

وأما الجزء الثانى ، والذى يتبع ملخص البحث فى جزءه الثانى، فيتعرض للإستراتيجيات المبدئية لكل ورقة من الأوراق الثمانية وستعرض هذه الإستراتيجيات أمام المشاركين فى المؤتمر والذين أنوا من عدة دول إسلامية بهدف التعرف على الأدوات التى استحدثت والممارسات التى تجرى لاستحواذ الفقراء على الأرض والتمتع بحقهم فيها.

## **الورقة الثامنة : الإنتمان الإسلامي والتمويل المصغر**

نادراً ما نذكر وظيفة التمويل الإسلامي والتي تلخص في قدرته على إتاحة أداة يسهل استخدامها لأغراض الدعم المالي والإقتصادي . ومن ثم فهو يعمل على تمويل رأس المال الميت إلى أصول تستخدم لخلق دخل يهدف إلى دعم الفقراء مالياً وإقتصادياً (ميراكور 2002).

### **موجز الورقة :**

إمتلاك الأرض والاستحواز عليها والتحسين الذي يطرأ على الملكية والاستفادة فيها غالباً ما تتضمن قدرة الأفراد على توفير إنتمان سهل يمكن تحمله والعديد من الخدمات المالية والبنكية . ولقد كان الطلب المتزايد الكبير من الجماعات الإسلامية على مفهوم الخدمات المالية التي تتفق والشريعة الإسلامية ، هذا الطلب أدى إلى التعددية والتتجديد التي تشهده الأنشطة البنكية من المؤسسات البنكية التجارية الإسلامية والغربية . وتستكشف هذه الورقة البيئة الإسلامية التي تشجع أنظمة الإنتمان البديلة وهي السمة التي تقسم بها النماذج البنكية الإسلامية علامة على تطوير نماذج التمويل الإسلامي المصغر والتحديات العملية التي تواجه هذه التجديدات.

وكم جزء من مشروع شامل يرتبط بالشريعة الإسلامية وتأمين الملكية والتخفيض من الفقر، شرعت هذه الورقة في إكتشاف المدى الذي يمكن للتمويل الإسلامي والمبادئ البنكية والإنتمان وخاصة التمويل المصغر للإسكان أن يسهم به لتغيير حياة الفقراء من المسلمين على وجه الخصوص.

### **مجال هذه الورقة :**

تضُع هذه الورقة تطور الأنظمة المالية الإسلامية في محيطها الإسلامي، ثم تتفحص بعض السمات المميزة للتمويل الإسلامي وخاصة تحريم الربا. ثم تحلل الورقة تطبيق مبادئ الإسلام على التمويل المصغر. ويتعارض الجزء الرابع من الورقة لبعض الأهداف والمنتجات الإسلامية والحاجة لتنظيمها. ويقيم الجزء الخامس خبرات الدول الإسلامية بالتمويل المصغر وخاصة تلك الخبرات القادمة من كل من اليمن وبنجلاديش والفرص المتاحة للمرأة.

وبعد المداولات يطرح الكاتب خمس إستراتيجيات مبدئية للدعم من خلال التمويل الإسلامي المصغر.

- إثبات أصلية منتجات التمويل الإسلامي.
- تنظيم التمويل الإسلامي المصغر.
- تعددية منتجات التمويل الإسلامي المصغر.
- ضمان استقرار مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر.
- تحديد الاتجاه السائد للتمويل الإسلامي المصغر.

## **8-1 وضع التمويل الإسلامية المالية في المحيط الأكبر للأنظمة الدينية والخلفية الاقتصادية**

### **8-1-1 الأحياء الحديث للتمويل الإسلامي**

لقد أدى النمو السريع والمترافق للنظام البنكي الإسلامي إلى انتشاره في معظم دول العالم الإسلامي وما وراءه ونمط البنوك الإسلامية في دول غير إسلامية ففي بعض الدول مثل ايران والسودان لا توجد سوى البنوك الإسلامية التي يسمح لها بالعمل طبقاً للشريعة الإسلامية. وفي دول أخرى مثل مصر وأندونيسيا والأردن والبحرين وมาيلزيا وبنجلاديش تتلاقي البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية. ومن ثم فقد شهد التمويل الإسلامي نموا سنوياً في معداته تفوق 15 % وأما رأس المال الإسلامي المستثمر في المؤسسات المالية الدولية يقدر بـ 1.3 تريليون دولار. ويشهد قطاع الرهن العقاري الإسلامي نمواً كبيراً وقد سمح بهذا النوع من الاستثمار داخل العالم الغربي وفي أوروبا وشمالاً أمريكا.

### **8-1-2 المؤسسات الاقتصادية الإسلامية**

يتناول نمو التمويل الإسلامي في الرغبة في إنشاء نظم إقتصادية وسياسية وإجتماعية مبنية على مبادئ إسلامية. ولا تعد الأنشطة الاقتصادية جزءاً منفصلاً من السلوك الإنساني في الإطار الإسلامي، ومن ثم فإن الأنشطة المادية تحتل مجالاً يرتبط بالقيم الروحية والعقائد الدينية . وتدرك الأنشطة التجارية الهداف لإسعاد الأسرة والأولاد ويسمح بها لكونها حلال وتمتدح في ظروف عديدة . فهناك الحكم الذي تؤيد التجارة التجارة وتشجع وتحترم وتمدح كل هذه الأنشطة ما دامت في الإطار التقليدي الإسلامي وكأنها وسائل لإعالة كل البشر وتعود غاية في حد ذاتها.

### **8-1-3 الأبعاد الخلقية للأنظمة الاقتصادية الإسلامية**

يُمجد القرآن الكريم الممارسات التجارية الطيبة كما يُعى هؤلاء الغير قادرین على التجارة ويتدرج الأعمال الخيرية الموجهة للفقراء المعوزين . ودفع المسلمين للزكاة على أنواع معينة من الثروة والتي توزع لأغراض الخير والبر والإحسان يعد أمر مهما جداً حيث أن الزكاة أحد أعمدة الإسلام الخمس . فهي تطهر الثروة والإنسان الذي يدفعها . وتضع الشريعة الإسلامية الحدود للسلوك الاقتصادي المسموح به ومن ثم فلا يجب أن يكون تحقيق الأرباح على حساب القيم الروحية أو الأخلاقية.

### **8-1-4 مزايا النظام البنكي الإسلامي**

للبنوك الإسلامية عدة مزاياً متداخلة . فهي تحرك الأموال والمدخرات في الأوساط المستثناء من البنوك التجارية وذلك لسهولة الوصول إليها ولأنها تتفق والقيم الإسلامية . والبنوك الإسلامية تقوم بتقديم الخدمة لمن يريد تأكيد هويته أو الذين يحتمون أو لا ثيقون بالبنوك التقليدية الكبيرة أو الذين يفضلون نظاماً ما يسمح بالتعاون المتبادل الضمني بين البنك والعميل . ومن ثم فالعلاقة الوثيقة بين البنك والعميل تساعد على تقديم خدمات مالية مسؤولة ومربيّة في نفس الوقت .

### **8-1-5 المبادئ الاقتصادية الإسلامية هل هي تدعيم أو تخفيق النمو**

يدور الجدل حول دور الدين في الاقتصاد الحديث . فبعض المعلقين يدعون أن المبادئ الإسلامية تعد مسؤولة عن التخلف الذي أصاب الدول الإسلامية، بينما يرى آخرون أن الإسلام يدعو للنمو ويدعمه إذ ليس هناك ما يدعو في العقيدة الإسلامية إلى خنق النمو، بل إن هناك مجال في الإطار الإسلامي للإستنتاج المنطقي في تطوير الاقتصاد الإسلامي .

### **8-2 السمات المميزة للتمويل الإسلامي**

#### **8-2-1 مبادئ النظم الإسلامية المالية :**

تتميز النظم الإسلامية المالية بعدة مبادئ بارزة وهذه المبادئ هي : تجنب الفائدة ، المشاركة في المخاطرة ، التعامل مع المال كرأسمال كامن تحريم المضاربة، شح العقود ، تجنب

الأنشطة المحرمة مثل المقامرة ، تشجيع المقاولين ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الصدقات عن طريق الصدقات وأعمال الخير .

#### 8-2-2 تحريم المضاربة أو المخاطرة

تحريم المضاربة أو المخاطرة يتطلب المشاركة في المخاطر التي يتقاسماها البنك والمفترض ومن ثم فالبنك لا بد وأن يكون شريكاً مع المفترض في هذه المخاطرة . ومن ثم فالعلاقة بين المفترض والمقرض كما هو في النموذج الغربي للبنوك التجارية التي يكون فيها الفائدة هي الثمن الذي يدفع ومن ثم فالمخاطر تقع فقط على المقرض (البنك) غير مسموح بها في المعاملات الإسلامية.

#### 8-2-3 تحريم الربا وتخزين الأموال

يحرم القرآن الكريم الربا في سياقات عده وينشأ هذا التحريم من المفهوم الإسلامي للمال على أنه ليس إلا وسيلة التناقض . فالمال لا قيمة له في حد ذاته ولا يمكن أن يسمح له بأن يؤدى إلى مال أكثر ومن ثم فلا يمكن له أن يتراءم ويزيدي عن طريق الفائدة .

وتحريم الربا ما هو إلا نتيجة طبيعية لتحريم تخزين الأموال أو تراكم زائد للثروات الشخصية . ومن ثم فالتجارة والربح هما من الأمور المحظاة إلا أن الربح الفاحش والذي يسعى للإستغلال فهو أمراً غير أخلاقي وعليه فلا يمكننا أن نخزن أو نكدس أى من الأموال أو البضائع .

#### 8-2-4 تحريم الربا والفائدة

تحريم الربا كأقراض للمال في مقابل فائدة أمر متفق عليه في الإسلام والرأي السائد والذي إنبعث من المفسرين الكلاسيكين يقول أن روح التحريم بالنسبة للفائدة تغطي كل أشكال الفائدة والممارسات الشبيهة . ويجادل القلة من المفكرين المسلمين ويزعمون أن هناك فرقاً بين الربا وهو أمر محرم والفائدة التي تحصل عندما تقرض البنوك التجار (الإقراض التجاري) وهو أمر مسموح به .

## **8-2-5 الأرباح كأرباح يختلف تماماً عن الربا**

إن العمل والجهود الذي يبذل ، ويشمل التجار والمقاولين هو الذي يخلق القيمة ومن ثم فالربح محله في هذا المقام . وعليه فالربح مختلف تماماً عن الربا . وتشمل على العائد من الاستثمار التجاري وعليه فإن معدل العائد ليس ثابتاً كما أنه ليس محدداً سلفاً ويحمل في طياته مبدأ المخاطرة .

## **8-3 تطبيق النظام البنكي الإسلامي على التمويل المصغر**

يقدم التمويل المصغر في الكثير من الدول الإسلامية الخيار بين المنتوجات المالية التقليدية والغير رسمية والإسلامية. أما التمويل الإسلامي المصغر فيتناسب في بعض السياقات وبعد أفضل من أي تمويل آخر.

## **8-4 السطح البيئي لمبادئ التمويل الإسلامي والتمويل المصغر**

انبثق التمويل الإسلامي المصغر من نفس مبادئ التمويل الإسلامي والتي طبقت على التجارة والاستثمار والرهن العقاري داخل المجتمعات الإسلامية.

## **8-5 الإسلام والتمويل المصغر**

تدعم المبادئ الإسلامية التي تدعو إلى إتاحة الفرص المتساوية ودعم التجارة والمقاولات والمشاركة في المخاطرة وإنفاق القروض الحرة والمضمونة بضمانات إضافية ومشاركة الفقراء، كل هذه المبادئ تدعم أسس التمويل المصغر.

ويلعب التمويل الإسلامي دوراً في توسيع الدائرة لإتاحة الفرصة للأموال حتى تتمكن الناس من شراء وبناء البيوت كما تمكن المالك في الاستفادة من ملكياتهم لتخليق دخلاً إضافياً زائداً.

## **8-6 الأدوار الاجتماعية للبنوك الإسلامية**

تتعدد أهداف النظام البنكي الإسلامي ؛ فهو نظام يسهل التجارة والاستثمار والنشاط الاجتماعي والاقتصادي المشروع ولكنه يعمل من منطلق الوعي الكامل للتخفيف من الفقر وإتاحة التوزيع العادل للفرص الاقتصادية . وتتوفر البنوك الإسلامية القروض الخيرية التي تقدم

بدون فائدة للمحتاجين ولا تتوقع البنوك في هذه الحالات أى أرباح. ومن ثم فاللتلاطف يصاحبها المسئولية العميقة للرقاء الاجتماعي من خلال التمويل وقد إستخدمت بعض البنوك الإسلامية أنظمة حديثة لسد حاجات القطاعات الفقيرة من المجتمع. ومن ثم فهناك القدرة الكامنة في هذه البنوك لأن تلعب دوراً مهماً في إتاحة الحصول على الأموال ليتمكن الناس من شراء أو بناء البيوت أو إستغلال ملكياتهم لتحقيق دخل إضافي زائد ربما يكونوا في حاجة إليه.

#### 8-3-4 القيام بالأعمال البنكية الغير تقليدية وإرسال الحالات

هناك العديد من أنظمة التمويل الغير تقليدية بعضها مفيدة فنظام الحالات جاري فعلاً في عدد من الدول الإسلامية . وعليه فإن العجز في التوثيق يطوق الرقابة الرسمية حيث أن نظام الحالات قد ألغى في الكثير من الدول. ومن ثم فهذا النظام ليس مفيداً لإتاحة الفرصة للناس لتأكيد حقوقهم في الملكية والأرض والإسكان .

#### 8-3-5 هل التمويل الإسلامي المصغر إسلامي بحق ؟

في بعض البيانات الاجتماعية قام صندوق النقد الدولي ببعض التغييرات التجميلية في عمليات البنوك مثل تغيير عبارة "فائدة" إلى "مصاريف خدمة" وذلك لكي تكتسب صفة إسلامية معتمدة . وفي حالات أخرى التي يسود فيها الإعتقد الشديد والإيمان بتحريم الربا، يمكن لصندوق النقد القيام ببعض التغييرات في نظمهم وعملياتهم البنكية.

#### 8-4 الأهداف الإسلامية والمنتجات الإسلامية

تعتمد المؤسسات الإسلامية إلى التأكيد على أن أنشطتها تتجنب كل ما هو محرم شرعاً وأن منتجاتها تسمح بتمويل كلا من الأفراد والمشروعات التجارية وذلك من منطلق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة .

#### 8-4-1 المنتجات المالية

طورت البنوك الإسلامية العديد من المنتجات المالية ولكن القليل منها ما يستفاد منه أو يستغل في واقع الأمر وتتضمن تلك المنتجات أو المعاملات : المرابحة والمشاركة وتمويل

الإئتمان والمضاربة والأجارة . ولقد نمت منتجات أخرى لإتاحة أشكال أخرى من التكامل والتكافل المصغر والذي يستخدم نموذج المضاربة .

#### 8-4-2 الرهن العقاري الإسلامي

طورت مؤسسات الأراضي ذوى الاتجاه السائد فى العالم الإسلامى وأوروبا وأمريكا الشمالية منتجات مالية تتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تمكين الناس من إمتلاك منازل . وأكثر هذه الأدوات شيوعاً المضاربة والرهن العقاري الذى يتضمن دفع الإيجار على عكس الاجارة . وهناك نموذجاً آخر يسعى للشراكة ومعمول به فى كندا تكمن من وراءه إمكانات عديدة لتلبية حاجات المسلمين فى القطاعات الاجتماعية المحرومة وذلك لعلاقتها بالتمويل الإسلامي المصغر ومؤسساته .

#### 8-4-3 النظام البنكي التقليدى من خلال "الباب الخلفى"

يدور الشك حول قضية البنوك الإسلامية ومؤهلات هذه البنوك ومنتجاتها وهناك الكثير من القيل والقال فى الصحف والمقالات الأكاديمية . ويبدو لرجل الشارع أن البنوك الإسلامية تتشابه كثيراً مع غيرها من البنوك التقليدية .

فمثلاً يبدون أن عقد المضاربة السائد ويهدف إلى تحويل شراء البضائع عن طريق البنوك وبيعها للعملاء ، هذا العقد يشبه تماماً الإئتمان المصرفي المتعارف عليه فى البنوك التقليدية .

#### 8-4-4 الحاجة إلى التنظيم

لعل البداية المتواصقة نسبياً للمؤسسات الإسلامية المالية مقارنة بالمؤسسات الربوبيه التقليدية قد أدت إلى بعض المشاكل التنظيمية وإفلاسات كبيرة لبعض مؤسسات الاستثمار الإسلامية . ربما يكون هناك فقرأً في الخبرة الكافية للموظفين أو قلة ونقصاً في التدريب فى بعض البنوك .

فليس هناك إطار تنظيمي وقانونى عام للنظام المالى الإسلامى ولم يتطور مثل هذا النظام مع وجود مجالس إدارة لهذه البنوك مهمتها الإرشاد والتوجيه . ولقد سعى مجلس الإدارة الإسلامي بالتعاون مع بنك التنمية الآسيوى على الأخذ بمبادرة جريئة لإتاحة الفرصة لتكوين هيكل تنظيمى فى مدينة كوالا لامبور .

ومن ثم فإن خلق إطار تنظيمي مناسب للبنوك الإسلامية ومؤسسات التمويل المصغر لأمر حاسم جداً وبالأخص في قطاع تمويل الإسكان القوى وكذلك في قطاع الملكية والأراضي خصوصاً إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الإسكان يشكل جزءاً كبيراً من الموجودات والأصول.

#### 8-5 التمويل الإسلامي المصغر تحت التجربة

##### 8-5-1 التوسع في التمويل الإسلامي المصغر في العالم العربي

على الرغم من أن نظام التمويل المصغر ظاهرة جديدة نسبياً في بعض أجزاء من العالم الإسلامي ، إلا أن إنتشاره في العالم العربي زاد كثيراً وطال أكثر من 700 ألف مفترض في نهاية عام 2003 .

##### 8-5-2 التمويل الإسلامي المصغر في العالم العربي

تعد خدمات التمويل المصغر الذي ينطبق ومبادئ الشريعة الإسلامية خدمات محدودة في المنطقة العربية وتنحصر على الائتمان أكثر بكثير من أن تشمل هذه الخدمات شراء أو بناء البيوت أو حتى إصلاحها . ومن الممارسات الأكثر شيوعاً تلك التي يشتري فيها صندوق النقد الدولي بضائع بناء على طلب المقترض وبيعها إلى المقترض في مقابل مصاريف إدارية مع الإتفاق على الدفع في شكل أقساط (المرابحة).

#### 8-5-3 خبرات اليمن

تبني المبادرات نسبة كبيرة من التمويل المصغر على مبادئ إسلامية مالية . وتواجه هذه المبادرات تحديات إدارية ومصاريف إضافية إلا أن قوتها تكمن في الوصول إلى المحروميين وذلك في إطار الحصول على موافقة محلية أوسع من قبل العمالء والمجتمعات التي يعيشون فيها.

#### 8-5-4 خبرات بنجلاديش

لعل قصة نجاح بنك جراميم في بنجلاديش قصة مذهلة وخاصة في إطار محاولات البنك في الوصول إلى النساء المسلمات في هذا البلد فعضوية البنك تؤدي إلى التوسيع في الموجودات

والأصول للكثير من النساء وتشمل خدمات البنك تحسين البيوت وتقديم الخدمات وشراء الأراضي بهدف بناء منازل أو بهدف زراعتها.

وعلى الرغم من أن هذا البنك ليس منظماً بطريقة واعية على أسس مالية إسلامية ، إلا أن المستفيدين من هذه الخدمات مسلمون ليس لديهم تخوف من أصلية منتوجاته .

#### 5-5 مقاومة بنك جراميم

تعرض بنك جراميم لمواجهة من النقد والمقاومة على الصعيد المحلى من جماعات المرابين الذين خسروا الكثير نتيجة لمنح البنك قروض حره رخيصة وبضمانات إضافية. وكانت هذه المعارضة على الصعيد الوطنى من قوى معينة شجبت أعمال البنك وإتهمته بأنه مظهر من مظاهر الثقافة العلمانية الأجنبية وغير إسلامية .

#### 5-6 التمويل المصغر والقيم الإسلامية

هناك إمكانية كبيرة لتطبيق مبادئ التمويل الإسلامي والممارسات البنكية بطريقة مدبرة متყق عليها لإتاحة الفرصة للتمويل المصغر وخاصة التمويل المصغر الخاص بالإسكان والذي كان انتشاره محدوداً أكثر بكثير من إتاحة فرص الائتمان المشاريعي.

ومن ثم فإن الأوجه المكملة لمبادئ التمويل المصغر والنظام البنكي الإسلامي تدخل الكثير من الفرص والإمكانات الكبيرة للتغيير الاقتصادي والاجتماعي.

فالعلاقة القوية بين المبادئ الإسلامية وقيم الدعم التي يتضمنها التمويل المصغر وخاصة التأكيد على الشراكة والضمادات المتباينة يمكن كل ذلك أن يكون أساساً للتجديد حتى في ظروف التسويات الغير تقليدية المشوؤمة.

#### 5-7 المرأة المسلمة والتمويل المصغر

لعل أحد المزايا الكامنة للتمويل المصغر هو تقوية المرأة المسلمة . قدرة صندوق النقد الدولى على توصيل الخدمات المالية إلى المرأة الريفية له مغزى خاص فى مجتمعات تفصل بين الرجال والنساء.

ولقد شهدت المنطقة العربية تحسن كبير وملحوظ فى إطار الوصول إلى المقترضات من النساء والذين يكونون أكثر من نصف عملاء هذه المؤسسات ولعل العمل مع المرأة المسلمة

قضية حساسة تثير أحياناً إتهامات التحرش أو التدخل في التقسيمات الاجتماعية التي تفرق بين الذكور والإناث.

### بعض المراجع المختارة

- Abdul-Rauf, Muhammad (1979) *The Islamic Doctrine of Economics and Contemporary Economic Thought: Highlight of a Conference on a Theological Inquiry into Capitalism and Socialism*. (Washington : American Enterprise Institute for Public Policy Research)
- Ahmad, S. A. (1958) *Economics of Islam (A Comparative Study)*, (Lahore: Sh. Muhammed Ashraf)
- Ahmad, Imdad-Dean (1993) 'Islam, Liberty, and the Free Market', in Mona M. Abul-Fadl, ed., *Association of Muslim Social Scientists Proceedings Twenty-first Annual Conference* (Herndon, VA: International Inst. of Islamic Thought), pp. 275-303
- Alam, Mohammed N, (2003) *A Comparative Study between Islamic and Conventional Banking Systems. A study based on an Institutional-network theoretical framework*. ([www.alternative-financing.org.uk](http://www.alternative-financing.org.uk), March)
- Alirani, Kais (2003) *Islamic Microfinance - Yemen Experience* (First Annual Conference of SANABEL, Microfinance Network of Arab Countries)
- Anwar, Muhammed (2003) 'Islamicity of Banking and Modes of Islamic Banking', *Arab Law Quarterly* 62-80
- Asian Development Bank, (2004) *Technical assistance for the development of international Prudential standards for Islamic financial services*, (July)
- Barkan, Omer L. and Ayverdi, Ekrem H. (1970) *Istanbul Vakiflari Tahrir Defteri* (Istanbul: Fetih Cemiyeti)
- Behdad, Sohrab (1992) 'Property Rights and Islamic Economic Approaches' in Jomo, K. S, *Islamic Economic Alternatives* (London: Macmillan) pp. 77-103
- Brandsma, Judith and Rafika Chaouali (1998) *Making Microfinance work in the Middle East and North Africa*, (Human Development Group, World Bank)
- Brandsma, Judith and Burjorjee, Deena (2004) *Microfinance in the Arab States Building inclusive financial sectors* (New York: UNCDP)
- Brandsma, Judith and Hart, Laurence (2004) *Making microfinance work better in the Middle East and North Africa*, (Washington DC: World Bank)
- Chapra, M. Umar (1970) 'The Economic System of Islam: A Discussion of its Goals and Nature', 14 *The Islamic Quarterly* 3-23.
- Chapra, M. Umar. (1992) *Islam and the Economic Challenge* Leicester, UK: Islamic Foundation
- Chapra, M. Umar (2003) 'The Nature of Riba in Islam' 7(1) *Hamard Islamicus*
- CHF International (2005) *Practical Guide for Housing Microfinance in Morocco* (CHF International)
- Cizacka, Murat (2004) *Ottoman Cash Waqfs Revisited: The Case of Bursa 1555-1823* (Manchester: Foundation for Science, Technology and Civilisation)
- Cboudhury, M. A. and Malik, U. A. (1992) *The Foundations of Islamic Political Economy* (London: Macmillan)

## الورقة الثامنة : الائتمان الإسلامي والتمويل المصغر

### موجز الورقة :

يقدم الكاتب المفاهيم العامة وما توصل إليه البحث في الجزء الأول يعالج الكاتب تطور النظم الإسلامية المالية والجزء الثاني يعالج بعض السمات المميزة للتمويل الإسلامي والجزء الثالث يحل تطبيق المبادئ الإسلامية على التمويل المصغر بينما القسم الرابع يناقش بعض الأهداف الإسلامية المالية والمنتجات وال الحاجة إلى التنظيم ويقيم الجزء الأخير خبرات الدول الإسلامية بالتمويل المصغر وخاصة في اليمن وبنجلاديش والفرص المتاحة للمرأة.

### استراتيجيات مقدمة :

بعد المناقشات يتعرض الكاتب لخمسة استراتيجيات للارتفاع وال المتعلقة بالتمويل الإسلامي المصغر.

- توثيق ما ينتج عن التمويل الإسلامي.
- تنظيم التمويل الإسلامي المصغر.
- تنويع منتجات التمويل الإسلامي المصغر.
- ضمان استقرار مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر.
- توجيه التمويل الإسلامي المصغر في إتجاه سائد واحد.

### استراتيجيات الدعم المتعلقة بالتمويل الإسلامي المصغر

#### 8-1 توثيق متوجات التمويل الإسلامي

ربما يكون للعديد من علماء البنوك الإسلامية تاريخ في التعامل البنكي مع قطاع البنوك التقليدية التجارية. ومع ذلك فهناك الكثير من الشواهد تشير إلى المؤسسات التي ترسخ بها وتتأصل فيها القيم الإسلامية. والمبادئ المالية ستتجنب علماء جدد للنظام البنكي وربما يكون هؤلاء العلماء قد أقصوا أنفسهم بسبب عقائدهم الدينية ولكن السلوك البنكي نفسه ربما يكون عاملاً في هذا المجال. فالطلب المتزايد على التعامل مع البنوك الإسلامية ومنتجاتها المالية

ودخول العديد من المؤسسات المالية في السوق ومجرد التعدد الجارى في المنتوجات الإسلامية يثير التساؤل حول تبرير تسميتها "بالمالية".

ومن ثم فإن الطلب أكثر بكثير من الخبرة الإسلامية الكافية قد أحدث انفجاراً للتمويل الإسلامي وعليه فقد أصبح هذا الطلب على درجة عالية من التوثيق فعلى سبيل المثال فقد شرع بنك غربى مثل بنك لويدز فى تقديم خدماته الإسلامية فى المملكة المتحدة وذلك على أساس أن هناك طلباً متزايداً مما يقرب ثلثى المسلمين فى المملكة المتحدة والذى يتجاوز عددهم على 2 مليون مسلم والذين يرغبون فى المزيد من التعاملات البنكية الإسلامية (ب.ب.س 2005).

ولقد تبنت مؤسسات مالية دولية هذا النوع من التعامل وأسست نظاماً بنكياً إسلامياً يتفق وتعاليم الشريعة الإسلامية وتقدم هذه المؤسسات خدماتها البنكية وفق هذه الشريعة. ومن هذه البنوك سنتى بنك وبنك ب.ت.ب بارياس وبنك يـ . ب . س وبنك أ.ب.ت. عمرو.

هذا علاوة على مجموعة متزايدة من القائمين على تأدية هذه الخدمات فى هذا المجال البنكى وذلك على المستوى القومى والمحلى . ومن ثم ففى دول عديدة يتواجد النظام الإسلامى والتقليدى للتمويل المصغر جنباً إلى جنب والفارق غير ملحوظ على الدوام.

ويرى فاضل (2004) أن مثل هذا الإنتشار قد أدى إلى أن تصبح الشريعة الإسلامية فى المجال البنكى والتمويل فى حالة تغير متواصل مع كل ما تتجه الشريعة الإسلامية والتى تحتاج إلى تكون مختلفة بما فيه الكفاية عن النظام البنكى التقليدى والتمويل وذلك لكي تبرر تسميتها بالتمويل الإسلامي (فاضل 2004).

ومن ثم فالبنوك الإسلامية لا تعدو أن تكون شراكة تعاونية بين خبراء المال وخبراء الشريعة الإسلامية (أو اللجان الإسلامية) الذين يعلقون على الشريعة الإسلامية لما تدره هذه الشراكة من أموال. ومع ذلك فهناك مجال للإختلافات التفسيرية فى الرأى بين الفقهاء واللجان المختلفة للشريعة الإسلامية ولهم إعترافاتهم وآرائهم المتباينة بالنسبة لنصوص تعاقديه مشابهة.

وعليه فليس هناك إجابات سهلة ولكن يمكن أن يقال أن مشاركة النظمامين لأفضل الممارسات مع التوفيق مع ما تدره الأموال الإسلامية من أرباح والسامح فى نفس الوقت للتعديه الكامنة فى النظام البنكى أن تسرع وتزيد من مصداقية صناعة التمويل الإسلامية. ويبدو أن الطلب على تطوير نظام منتوجات التمويل الإسلامية المصغر ليس حلياً أو واضحأً وقوياً مثل الطلب على الأدوات الإسلامية المالية فى القطاع البنكى التجارى.

Consultative Group to Assist the Poor (2001) 'Microfinance, Grants and Non-Financial Responses to Poverty Reduction: Where does Microfinance Fit?' Focus Note No. 20, May 2001.

Daily Star (2005) *Grameen Bank Under Bomb Attack* (Dhaka, Bangladesh, February 17)

El-Gamal, Mahmoud A (2001) *An Economic Explication of the Prohibition of Riba in Classical Islamic Jurisprudence*, Occasional Paper, Houston: Rice University

El-Hawary, Dahlia, Grais, Wafik and Iqbal, Zamir (2004) Regulating Islamic Financial Institutions: The Nature of the Regulated *World Bank Policy Research Working Paper 3227* (Washington, DC: World Bank)

Fadel, Mohammed H., (2004) *Islamic Finance*, (Joint AALS, American Society of Comparative Law and Law & Society)

Ferro, Nicoletta (2005) *Value Through Diversity: Microfinance and Islamic Finance and Global Banking* (Milano, The Fondazione Eni Enrioco Mattei)

Gerber, Haim, (1988) *Economy and Society in an Ottoman City Bursa 1600-1700* (Jerusalem: The Hebrew University)

Grace, L and Al ZamZami, A, (2002) *Islamic Banking Principles Applied to Microfinance Case Study: Hodeidah Microfinance Program, Yemen* (UNCDF)

Gran, Peter (1998) *Islamic Roots of Capitalism* (Syracuse University Press)

Guiso, Luigi, Sapienza, Paola and Zingales, Luigi (2002) 'People's Opium? Religion and Economic Activities', *NBER Working Paper 9237*, (Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research)

Harvard Research Group (2000) *Housing Microfinance Initiatives, Synthesis and Regional Summary: Asia, Latin America and Sub-Saharan Africa with Selected Case Studies*, (The Center for Urban Development Studies, Harvard University Graduate School of Design)

Hashemi, Syed M. and Schuler, Sidney Ruth (2002) *Sustainable Banking with the Poor: A Case Study of Grameen* (Dhaka, PRPA - Grameen Trust)

ICWC, UNCDF and Ford Foundation (2001) *Innovating from Experience- Gender Initiatives in Microfinance: Roundtable Proceedings*, New York

Iqbal, Zamir (1997) *Islamic Financial Systems* (Washington, DC: World Bank)

Johnson, Noel D. and Eliana Balla (2005) *The Islamic Origins of Institutional Stagnation: France and the Ottoman Empire During the Early-Modern Period*, ([http://www.econ.ucla.edu/worksbps/papers/History/Balla\\_Johnson\\_2005Feb221.pdf](http://www.econ.ucla.edu/worksbps/papers/History/Balla_Johnson_2005Feb221.pdf))

Kahf, Monzer (1998), 'Financing the Development of Awqaf Property', *Seminar Paper, IRTI*, Kuala Lumpur, Malaysia, March 2-4, 1998.

Kamal, Naser, Jamal, Ahmad and Al-Khatib, Khalid (1999) 'Islamic Banking: A study of customer satisfaction and preferences in Jordan' 17(3) *International Journal of Bank Marketing* 135-150

*An Introduction to Islamic Economics*, (Islamabad: International Khan, Muhammad Akram (1994), Institute of Islamic Thought and Institute of Policy Studies, Pakistan).

Khan, Mohsin S. and Mirakhori, Ahbas (2003) *Islamic Banking: Experience in The Islamic Republic of Iran and in Pakistan* (Joman Al-Khaleej Centre for Islamic Finance Consultancy)

Kuran, Timur (2002) *The Islamic Commercial Crisis: Institutional Roots of Economic Underdevelopment in the Middle East* (Los Angeles: USC Center for Law, Economics, and Organization Research Paper No. C01-12) \*

Loqman, Muhammad, (1999) 'A Brief Note on the Islamic Financial System' 25(5) *Managerial Finance* 52-59

ومع ذلك فمن المهم أيضاً في هذا المجال أن ينال المتضررون وخاصة هؤلاء المحدودي الدخل أو ذوى دخول ضئيلة أن تتاح لهم الفرص والمنابر لمعرفة ما يمكن معرفته عن المنتوجات الإسلامية وخاصة منتوجات التمويل الإسلامي المصغر ومن ثم فيمكنهم في نهاية الأمر المشاركة في تطويرها. ومشروعات التمويل المصغر هذه وخاصة تلك التي تمول شراء المنازل وإصلاحها أو الخدمات التي يوفرها هذا التمويل. كل هذا يمكن أن يلعب دوراً في الحصول على الملكية والإعلاء من حقوق الأرض وملكيتها مع التخفيف من عبء الفقر على الناس. وفي الكثير من الدول الإسلامية أو الدول التي بها أغلبية إسلامية نجد أن التمويل الإسلامي المصغر الذي يتنقّل وتعاليم الشريعة الإسلامية وصياغته للمجتمعات المحلية يتمتع بالقدرة على كسب ثقة المستهلكين وتقبلهم له في داخل هذه المجتمعات التي لا تكون على استعداد لتقبل المشروعات التقليدية خارج الشريعة الإسلامية.

## 8-2 تنظيم التمويل الإسلامي المصغر

ما زالت مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر ظاهرة حديثة ولم تتطور وتنمو بالدرجة الكافية. فهي مؤسسات مررت بمرحلة نمو عشوائية. وبينما تكمن المرونة وتنوع الخيارات والكامنة في العديد من الممارسات والنماذج التي يقدمها التمويل الإسلامي المصغر، إلا أن هذه الخدمات يستوجب تنظيمها وذلك بهدف بث الشفافية والثقة للمستهلك ومنع الاحتيال على المستفيدين من هذا النظام والذي يرجع إلى جهل هؤلاء المستفيدين وعدم معرفتهم بمنتجاته هذا التمويل.

وعلى الرغم من أن تنظيم الدولة كان ضرورياً إلا أن هذا التنظيم كان عفوياً وأحياناً كان يشكل عقبة لتطوير آليات فعالة للتمويل المصغر. فبرامج التمويل المصغر الخاص بالمنازل كان أقل تطوراً مقارنة بالائتمان المشاريعي إلا أنه كان يميل إلى أن يتضمن سلفاً أكبر ويطلب ضماناً إضافية من الناحية التقليدية وعليه فإن التنظيم الفعال لمشاريع الإسكان التي يمولها التمويل المصغر والتي تتواءم والشريعة الإسلامية وتتسجم مع أحكامها، هذا التنظيم على درجة خاصة من الأهمية.

وهناك ورقة حديثة صادرة عن صندوق النقد الدولي (2004) تشير إلى المخاطر الخاصة التي تحبط بنظام التمويل الإسلامي. وأول هذه المخاطر هو أن أنظمة البنوك المشاركة في الربح والخسارة تجعل من البنوك الإسلامية معرضة لمخاطر يتحملها القائمون على الاستثمار غير المباشر أكثر من حاملي سندات الدين.

وأما الخطر الثاني فيرتبط بطبيعة ودائع الاستثمار حيث أن قيمة رأس المال ومعدل العائد ليسا مضمونان. ويقترح البعض لعلاج هذا الامر تعديل (كفاية رأس المال ونوعية الأصول والإدارة والإيرادات والسيولة) نظام الإشراف والمراقبة الخاص بالبنوك الإسلامية .

وهناك خطر خاص بالبنوك التي تعمل باشكال التسليف المبني على تقاسم الأرباح. وأما بالنسبة للتمويل المصغر فعلى الدول أن تشجع على دعم العضوية في المؤسسة المالية للتمويل المصغر التابعة لمجلس إدارة الخدمات المالية الإسلامية وأن توجد منابر المشاركة لأفضل إدارة ولتحقيق نجاحات مستمرة. ومن ثم فإن المطلوب هو إنشاء إطار منظم لنظام تمويل إسكان قوى خاصة إذا ما أخذنا في الإعتبار أهمية الإسكان كرصيد قومي رئيسي في معظم الدول.

### 8-3 تنوع منتجات التمويل الإسلامي المصغر

على الرغم من المحدودية النسبية لمشاريع التمويل الإسلامي المصغر في الوقت الحاضر إلا أن إمكاناتها كبيرة . ومن ثم فإن منتجات التمويل المصغر مناسبة جداً للتمكين من قيام مشروع إسكان التمويل الإسلامي المصغر الذي يقع في دائرة الشريعة الإسلامية ولزيادة تأمين ملكية الأرض خاصة بالنسبة لفئة الفقراء. ومع ذلك فقد أظهرت عدة دراسات للتمويل المصغر في العالم الإسلامي أن هناك تأكيداً على منح القروض للفقراء أصحاب المشاريع التجارية أكثر بكثير من التنوع في تقديم الخدمات المالية للفقراء الذين يحتاجونها. هذا علاوة على تقديم الانتمان فيتوجب على التمويل المصغر أن يقدم المدخلات للمحتاجين علاوة على خدمات التأمين ونقل الأموال .

ولقد أشارت دراسة قامت بها مجموعة من الباحثين بجامعة هارفارد إلى جماعات ضمن المستهدفين لصناعة التمويل العام لا تشملهم خدمات برامج إسكان التمويل المصغر . ومن هذه القائمة المستبعدة أفراد فقراء المناطق الحضرية ومنهم هؤلاء الذين يحتلون أراضي بوضع اليد في أماكن منعزلة ومستغلة وكذلك هؤلاء الذين يعيشون في مساكن مؤخرة بالأحياء الفقيرة وفي المناطق المزدحمة بالسكان داخل المدن؛ وكل هؤلاء لا تشملهم الشبكة.

وتطرح الدراسة جدلية مؤداها أن تطوير أدوات مالية مناسبة للإيفاء بحاجات هذه الشبكة من الأفراد الذين يستبعدها هو بلا شك أهم تحدي يواجه صناعة إسكان التمويل المصغر اليوم. ولقد قام القطاع البنكي الإسلامي بتطوير أدوات مالية مناسبة بتجنب الربا وتساعد الأفراد على

شراء منازل وتوفير الأموال للبدأ في "مشاريع أو للتوسيع فيها كما تعمل على إقراض الأموال لمن يكونوا في أمس الحاجة إليها.

وبالمثل فهناك أنماط أخرى من التأمينات الإسلامية مبنية على التعاون وتمكن الفقراء من تجنب بيع الأصول أو الموجودات وتشمل هذه الأنماط بيع حقوق عديدة للأرض والبيئة غالباً ما تكون إستجابة لما يطرأ من كوارث طبيعية وفردية أو شخصية. فهناك مخاطر عدّة من التوقعات العالمية ومن ثم فهناك حدوداً للتمويل المصغر في إطار الإستراتيجيات العامة لل الاقتصاد الكلي والهادمة للتخفيف من أعباء الفقر ولا بد من الاعتراف بهذه المخاطر.

ورغمًا عن كل ذلك فإن هناك أولويات وتبدي تلك الأولويات وتنوع طبقاً للظروف والبيئات ومن ثم فلا بد من التوسيع في برامج التمويل المصغر (الجزئي) وذلك في مجال الزيادة في تنوع المنتجات للجماعات المستهدفة بحيث تكون قابلة للبقاء والإستمرارية على المدى الطويل. وعليه فإن الفقه الإسلامي بتأكيده على مبدأ المشاركة والإهتمام برفاهية وسعادة المجتمع مع التوسيع في النظام البنكي الإسلامي والتمويل الجزئي لهو قادر على الإستجابة بطريقة خلقة فاعلة لحاجات الفقراء من سكان المناطق الحضرية.

#### ٤-٤ تأكيد استقرار ونماء مؤسسات التمويل المصغر (الجزئي) الإسلامية

على الرغم من أن البنوك والمؤسسات المالية تقدم رأس المال وتؤدي النصائح وتقدم الخبرات في الإدارة العامة، إلا أن مؤسسات صندوق النقد الدولي هي التي تقدم خدمات مالية للفقراء وخاصة فقراء المناطق الريفية في البيئات المنعزلة. ولعل نجاح مشروع التمويل الجزئي يعتمد في المقام الأول على بناء مؤسسات محلية دائمة يمكنها جذب المدخرات والودائع المحلية وإعادة استخدامها في شكل سلف علاوة على تقديم الخدمات المالية الأخرى، ولعل الفشل المتكرر لنظام التمويل المصغر (الجزئي) قد حدث في وقت لم تكن فيه مؤسسات التمويل الجزئي المالية قد نظمت أو دعمت من قبل الهيئات المملوكة أو الحكومة.

ومن الجدير بالذكر أن مؤسسات التمويل الجزئي المالية لا يمكنها أن تستمر في بيئات إقتصادية معادية حيث أن هذه المؤسسات تسعى إلى كسب مصداقتها في مجتمعات إجتماعية إقتصادية دينية. ودور الحكومة هنا ليس دور القائم على منح القروض وإنما العمل من خلال مؤسسات التمويل الجزئي المالية ومن أهم مسؤوليات هذه المؤسسات هو دعم إستقرار نظام التمويل الجزئي وتنمية بيئه قادرة على رسم سياسات تهدف إلى خلق قطاع مالي نشط وحي.

وبالمثل فإن الأموال التي تأتي من الدول المانحة لا بد وأن تكون مكملة لرأس المال الخاص وتبعد تماماً عن التنافس معه ومن ثم فنجاح مؤسسات صندوق النقد الدولي يمكن في قدرتها في نهاية المطاف على الإستمرارية والبقاء من خلال رأس مالها الخاص.

ولعل قدرة مؤسسات التمويل الجزئي المالية على البناء يعتمد في المقام الأول على بناء هياكل إدارية قوية وشفافة، ومجرد تبني المبادئ الإسلامية من قبل هذه المؤسسات لا يمكن أن يعفيها من خلق مناخ وثقافة المسؤولية المحاسبية. وكما أشارت عدة تقارير فإن نظام التمويل الجزئي يمكنه أن يحقق نجاحاً كبيراً عندما تبني آلية لتقدير الأداء والإفصاح عنه. فتقدّم التقارير لا يساعد مسلمي الرهائن فقط على تقييم التكاليف والحكم عليها وتقييم الفوائد بل يسهم أيضاً في إصلاح الأداء. وعليه فإن مؤسسات التمويل الجزئي المالية لا بد وأن تعمل على الخروج ببيانات دقيقة ويمكن مقارنتها بالنسبة للأداء المالي (ومثال ذلك أدائها بالنسبة لتكلفة التشغيل أو الإنعاش المالي) وكذلك الأداء الاجتماعي. والمثال الجيد للممارسات يمكن أن يأتي من بعض المنظمات المالية الأصغر. وهذه ما هي إلا هيئات مشاركة ليست بالضرورة في إطار تملكها وإدارتها عن طريق الفقراء ولكن في توظيفها لهؤلاء الفقراء وتكون قد فهمت خبرات ومتخصصات وممارسات هؤلاء الفقراء.

ومن ثم فإن المؤسسات الإسلامية للتمويل الجزئي التي تسعى لإعلاء شأن الفقراء ويشمل ذلك تحقيق مصالحهم في الحصول على المأوى، لا بد لها وأن تطور، تماماً مثل مؤسسات التمويل الذاتي التقليدية ، لتكون قادرة على تحمل المسئولية المحاسبية المالية والإجتماعية والتي تتضمن مداخل تحديثية للشراكة بواسطة أعضائها.

## 8-5 وضع التمويل الإسلامي الجزئي في مساره الصحيح

لتحسين حصول الجماعات المستهدفة للتمويل الجزئي، لا بد وأن ينتقل هذا النظام من كونه برنامج هامشي وينتقل إلى مرحلة التكامل في إطار صناعة الخدمات البنكية العامة. فالتمويل الجزئي يمكن أن يحقق فاعليته بوجه عام وبالخصوص في مجال إيصال الخدمات الإسكانية لمستحقيها وإمتدادها لتشمل حقوق الملكية ، ولتحقيق ذلك لا بد وأن تتكامل في إطار نظام مالي له مسار محدد. ولعل هذا الأمر ضرورياً لتنمية شعوراً وإحساساً أكبر بهذه المنتوجات علاوة على تنظيم وشفافية مقياسة ذات معايير هذا بالإضافة إلى تقوية آليات الإمداد والتواصل . وبدلاً من تجاهل أو إهمال هذا التمويل على أساس تعقده الذي يتصوره الجميع أو على أساس الحساسية الدائرة حول بسبب توجيهه الديني، يجب علينا الاعتراف به كما هو وما

ينطوى عليه في النهاية وهو منتوج مالي في حاجة الى الوفاء بمعايير محددة ولعل هذا الأمر يستحق الإهتمام به حيث أن التمويل الجزئي ما هو إلا حلقة من حلقات الاقتصاد الغير رسمي أو حالة الدين أو ما يعرف بالحالة والمبنية على الثقة والممارسات المجتمعية.

ولعل تحسين الوصول إلى التمويل الجزئي الإسلامي هدف إجتماعى كامن ولكنه أيضاً ضروري للبقاء على معظم مشروعات التمويل الجزئي وضماناً لاستمراريتها. ولكن يقوم بتغطية تكاليفه لا بد وأن يصل هذا التمويل إلى أعداد كبيرة من الفقراء لكي يصبحوا قادرين على إعالة أنفسهم.

وعليه فإن استراتيجيات تدعيم الفرص المتاحة للقراء للإشتراك فيه ولكلى يتعلموا الكثير عن التمويل الإسلامي الجزئي ومتطلباته أمر ضروري ومكون من مكونات الوصول إليه.

وبالنسبة للتمويل الإسلامي الجزئي ونظامه الذى تستبدل فيه الفائدة بأنظمة الربح والخسارة وحيث يصبح العائد غير مؤكد فإن مصاريف خدمية معقولة يمكن أن تحصل من جمهور الزبائن وهذا أمر ضروري لتغطية النفقات خاصة وأن الدعم الحكومى وأموال التبرعات من المانحين غير مضمونة فى نهاية المطاف.